الحكم الراشد و أثره على التنمية المحلية من وجهة نظر المواطن

دراسة ميدانية على إقليم بلدية المدية

Good governance and its impact on the local development from a citizen's point of view A field study on the territory of the municipality of Medea

1 بن حجر محفوظ

[1] جامعة جيلالي بونعامة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية رقسم العلوم الانسانية

m.ben-hadjer@univ-km.dz

تاريخ الإرسال: 2021-06-03 **تاريخ القبول**: 2021-07-29 **تاريخ النشر**: 2021-08-07

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد في القضاء على الفساد و مساهمته في تحقيق التنمية المحلية ، و ذلك من خلال دراسة حالة ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية.لذا اعتمادنا في الدراسة على المنهجين المنهج الوصفي التحليلي و على معطيات ميدانية تم جمعها من خلال استخدامنا لتقنية الاستمارة التي وزعت على موظفي بعض المؤسسات العمومية إلى جانب ملاحظتنا الميدانية، فكانت أهم نتائج الدراسة بأنه هناك ضعف في التنمية المحلية كمؤشر للفساد و هذا مرده إلى عدم اتباع سياسة رشيدة و المعمول بها عالميا في النهوض بالاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد ؛ التنمية المحلية؛ بلدية المدية .

Abstract :

The study aims at highlighting the role of good government in eradicating corruption, and its contribution to local development, by studying vulnerability in local development in the municipality of Medea. Therefore, we relied on the descriptive and analytical approaches; and on the field data collected through questionnaires which were distributed on the employees of some public institutions; in addition to our field observations. One of the most important findings is a weakness in local development as an indicator of corruption. This is due to the lack of rational policy, which is applied internationally to promote national economy and achieve development;.

Keywords: Good governance; Local development ; – Municipality of Medea .

المؤلف المرسل: بن حجر محفوظ، **الإيميل**: **m.ben-hadjer@univ-km.dz**

1- مقدمة:

سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى اتخاذ بعض الإجراءات بهدف تحقيق نهضة تنموية حقيقية متبنية في ذلك النظام الاشتراكي أو ما يسمى التسيير الاشتراكي للمؤسسات فسارت حذوه بعض الدول و لاسيما الدول أوربا الشرقية وحسب ما أشار إليه عبد المؤمن و زميله ، أن تلك جهود التنمية تعثرت أولا بسبب " مركزية السياسات العامة " (عنترة، عبد المؤمن، 2018، صفحة 220) ، كما يضيف بعض الخبراء إلى تبني النظام الاشتراكي الذي أهمل القطاع الخاص كشريك في تسيير إدارة البلاد ، و ثانيا بعد سقوط النظام الاشتراكي في معظم الدول الاشتراكية سارعت الجزائر إلى تغير بعض أنماط التسيير ، فزاوجت بين النظامين (الرأسمالي و الاشتراكي)و هذا في الفترة نهاية الثمانينيات و بداية ألفية لثانية حسب ما أشار إليه بن سكايم بأنه "لو ألقينا نظرة على الاقتصاد الجزائري لوجدناه سياسة اقتصادية عشوائية هجينة و مشوهة جمعت أسوأ ما في النظامين الاشتراكي والرأسمالي" (بن سكايم، 2019) ، و ثالثا مع فترة حكم الرئيس بوتفيلقة خاصة في العهدتين الرئاسيتين (الثالثة و الرابعة) بحيث أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية بدول العالم 2015"أن الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عير العالم" (زعباط، 2018، صفحة 263).

و الطرح الإشكالي ، هو أن الجزائر تعاني حاليا من حالة ضعف في التنمية المحلية مست العديد من الميادين العمرانية و الحضرية كمشكلة نقص في تنمية الأحياء ، و الاقتصادية كقلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الاجتماعية كوجود البطالة بين خريجي الجامعة و الإدارية كانتشار البيروقراطية ،و بيئية كقلة النظافة و تدهور المساحات الخضراء ،كلها أثرت سلبا على تنميتها الشاملة نتيجة سوء التسيير و خاصة تسيير المجالس الشعبية البلدية ، التي تعتبر المسؤول الأول و المحرك الأساسي في التنمية المحلية ، و هذا لدوره الفعال في إدارة شؤون سكان البلدية الذي منحها له قانون البلدية المؤرخ في 2011 هذا الضعف في التنمية المحليه عانت منه الكثير من الدول كانت محسوبة على العالم الثالث في الستينيات من القرن الماضي كسنغافورة هونكونغ و كوريا الجنوبية و تايوان ، و تركيا ماليزيا في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي و خرجت من ذلك الضعف في نهاية القرن الماضي بالنسبة لتركيا في بداية قرن العشرين و حققت كلها أشواطا كبيرة في تحقيق التنمية المحلية وصلت إلى مرحلة تحقيق التنمية الشاملة للبلاد بفضل تبنيها

مبادئ الحكم الراشد و اشراك المجتمع المدني و القطاع الخاص في العملية التنموية فأصبحت بذلك تزاحم الدول المتقدمة بقوة اقتصادها و بتطور مجتمعها و رفاهيته.و على هذا الأساس يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة وضعية التنمية المحلية ببلدية المدية من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي العلاقة الموجودة بين ضعف التنمية المحلية ببلدية التي مست العديد من الميادين الحيوية و بين الحكم الراشد؟

من خلال الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي مظاهر و أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية ؟
- هل الحكم الراشد هو الحل لضعف التنمية المحلية ببلدية المدية؟

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة المتفرعة عنها تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك مظاهر و أسباب متعددة لضعف التنمية المحلية ببلدية المدية
- يشكل تطبيق الحكم الراشد الحل الأنجع لضعف التنمية المحلية لبلدية المدية.

و تكمن أهمية الدراسة في كونها اعتمدت على أراء عينة من مواطني بلدية المدية عن حالة ضعف التنمية المحلية بالبلدية التي تتجلى في عدة مظاهر وما هي أسباب ذلك الضعف ، وما هي الحلول الممكنة لعلاج ذلك.

و تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تبيان أن الجزائر تعاني من مشكلة حقيقية متمثلة في ضعف التنمية المحلية.
- تبيان أنه إذا لم تحل مشكلة التنمية المحلية لا تكون هناك تنمية شاملة .
- تبيان إعطاء الأولوية في إصلاح الإدارة و دورها في التنمية المحلية
- تبيان إصلاح و معالجة سوء التسيير يبدأ من المجالس المحلية
- تبيان أن الحكم الراشد هو الحل الأمثل و الواقعي لعلاج سوء التسيير.

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي كون طبيعة الموضوع المعالج يركز على ظاهرة الفساد كنتيجة لسوء التسيير و عامل أساسي في تعطيل التنمية ، فارتأينا إلى إتباع هذا المنهج في تحليل لهذه الظاهرة و البحث عن أسباب حدوثها.

و تنحصر الدراسة في مجموعة من المجالات تم تحديها على النحو الآتي :

– المجال المكاني ، أجريت الدراسة ببلدية المدية ، أما المجال الزماني كان في الفترة الممتدة بين 2020\03\01 إلى غاية 2020\05\31 .

بما أن نوعية الدراسة هي ميدانية فإن الأدوات التي استعملناها لجمع البيانات عن ظاهرة ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية كانت أداة الملاحظة و أداة الاستبيان لجمع المعطيات ، فالملاحظة لمعاينة مدى تجلي الحكم الراشد في المؤسسات و أحوال التنمية المحلية من خلال مؤشرات عالمية ، و توزيع استمارة الاستبيان على 200 موظفا كعينة من مواطني بلدية موزعين على سبعة مديريات تنفيذية (الثقافة الشبيبة و الرياضة التربية ، المصالح الفلاحية، البرمجة و متابعة الميزانية التجارة، الطاقة و المناجم) مثلما هو موضح في الجدول رقم –1–.

وكان اختيارنا لهذه الفئة لأنها متعلمة و مستواها أغلبه بين (الثانوي و اللسانس والماستر) ، و معظمهم متزوجين واعين بما يجري في بلديتهم، و عايشوا تجارب عدة انتخابات للمجالس البلدية ، و هذا حتى يعطي مصداقية و واقعية لأرائهم ولإجاباتهم عن أسئلة الاستبيانات و يكون تشخيص مشكلة ضعف التنمية المحلية ببلدية جيدا يساهم في الخروج بحقائق علمية صحيحة يمكن على ضوئها وضع حلول لها.

و بعد فرزها و إبعاد الاستمارات الخاطئة تحصلنا على 120استبيانا الذي هو محل الدراسة منها 78 استبيانا للذكور بنسبة 65% ، و 42 استبيانا للإناث بنسبة 35%،كما يوضح الجدول أن أكبر عدد لاستمارات لذكور كان بمديرية التربية بـ 18 موظفا و ادني عدد لمديرية التجارة بـ 4 موظفين، و بالنسبة للإناث كان اكبر عدد بمديرية المصالح الفلاحية و ادني عدد تشترك فيه مديريتي الطاقة و المناجم و التجارة بـ 2 موظفين.

و الاستبيان كان واضحا و بسيطا و شمل ثلاثة أسئلة مفتوحة فقط و هي كالتالي:

–السؤال الأول: ما هي مظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية؟

–السؤال الثاني: ما هي أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية ؟

–السؤال الثالث:ما هي المواصفات الواجب توفرها في المجلس البلدي حتى تكون هناك تنمية محلية حقيقية ببلدية المدية؟

الجدول 1: خصائص العينة

الجنس		المؤسسات	دار الثقافة	مديرية التربية	مديرية الشباب و	مديرية الطاقة و	مصالح الفلاحة	البرمجة و متابعة الميزانية	مديرية التجارة	المجموع	النسبة المئوية %
	ذكور	العدد	10	18	13	7	12	14	4	78	65
		النسبة %	66.6	75	61.9	77.7	54.5	60.8	66.6	-	-
	إناث	العدد	5	6	8	2	10	9	2	42	35
		النسبة %	33.4	25	38.1	22.3	45.5	39.2	33.4	-	-
	المجموع	العدد	15	24	21	9	22	23	6	120	-
		النسبة %	12.5	20	17.5	07.5	18.3	19.7	0.05	-	100

من انجاز الباحث وفق معطيات أدوات جمع المعلومات 2020

و هناك العديد من الدراسات التي تناولت مشكلات و معوقات التنمية المحلية منها دراسة لبراهمي و ناصور بحيث أشارا في دراستهما 2018 إلى أن هناك مجموعات من المعوقات متداخلة تحول دون النهوض بالتنمية المحلية منها، الفساد و سوء التسيير في اغلب الإدارات مما سبب تقهقر و اعتلالات في أجهزة الدولة منها الجانب الإداري و الاقتصادي. و تتفق هذه الدراسة مع دراسة الكر و بن مرزوق 2012 و دراسة طاشمة 2010 حول فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد بيئة ملائمة لبناء حكم صالح ، يواجه الصعوبات و الضغوطات الإنمائية بشكل منهجي و موضوعي. كما توضح دراسة آكلي و و كافي 2017 و دراسة بن علي2019 و بان معوقات التنمية المحلية كثيرة و مختلفة نتيجة ارتباطها بالظروف السياسية و الاجتماعية و الثقافية ، و تضيف دراسة بن جدو 2020 بان ضعف

الحكم الراشد بسبب تفشي الفساد في الدولة و غيره من المؤشرات المؤكدة لذلك. و تضيف دراسة حاروش 2014 بأنه من بين الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية المحلية و هي غارقة في الفساد هناك المجالس الشعبية البلدية.

و لعلاج ظاهرة ضعف التنمية المحلية هناك العديد من الدراسات تناولت هذا الموضع منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يرى أنه من الضروري تبني مبادئ الحكم الراشد لإصلاح الإدارة المحلية المتمثلة في "المشاركة ،و الشرعية،و العدالة و المساواة،و الحرص في التعامل مع الموارد،و حكم القانون،و دولة المؤسسات، الإدامة،الشفافية و المساءلة،الرؤية الإستراتيجية،الخدماتية " (بن علي، 2019، الصفحات 122-123)، و يؤكد هذا خطاب الرئيس بوتفليقة للأمة سنة 2006"جاء فيه "....أنه من الضروري وضع حد للسلوكات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد و التنمية المحلية...و غياب الشفافية و التواصل الذي يتناقض و الحاجة إلى إدارة ناجعة ، في خدمة المواطن و الإصغاء لانشغالاتهم..." (طاشمة، 2010، صفحة 11).

و من بين الإصلاحات التي يولي لها الحكم الراشد أهمية كبرى أصلاح الإدارة ، و في هذا المقام يقول الكر و زميله بأنه على الإدارة أن يكون لها "الرؤية الإستراتيجية و اختيار المنتخبين و الموظفين و فق أسس القيم و مبادئ النجاعة و الشفافية و الجدارة و الإنصاف و التصريح بالممتلكات و الاهتمام بالعنصر البشري و إصلاح النفس البشرية و احترام أخلاقيات المهنة" (الكر ، بن مرزوق ، 2012، الصفحات 50-51) و يضيف بعداش في دراسته "فإن من متطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة أن يكون مسيري الجماعات المحلية ملمين بمبادئ التسيير العمومي و تدعيم اللامركزية ، و إرساء مبادئ و آليات الحكم الراشد مركزيا و محليا و أولوية الاعتماد على الموارد المحلية (بعداش، 2020، الصفحات 107-108) ، و ترى دراسة آكلي و كافي بأنه حتى تحقق التنمية المحلية معدلات مرتفعة يتطلب "دمج مجهود الحكومة و المشاركات الشعبية ، و التخطيط المستمر و تعزيز آلية التشاور الثلاثي و إعطاء المواطن معناه الكامل و تفعيل دور البلدية على المستوى القربو الأحياء، و تطوير إدارة شفافة و تفعيل القطاع الخاص" (آكلي،كافي، 2017، صفحة 112).

و بالنسبة لدراسة مرزوق و عبد المؤمن أنه حتى تكون هناك حوكمة محلية لابد من مجابهة تحديات "ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية ، و عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام،و غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية،و تحدي التقسيم الجماعي،و تحدي الوصاية

المركزية" (بن مرزوق،سي حمدي، 2018، صفحة 223) و تقترح الدراسة الميدانية لبراهمي و ناصور استراتيجيات لبعث التنمية المحلية في الجزائر منها "إصلاح المالية العمومية و إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية و إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية" (براهمي،ناصور، 2018، صفحة 90).

و عليه فإننا نلاحظ أن الدراسات السابقة اهتمت بمواضيع مختلفة عالجت من خلالها مشكلات متعلقة بالتنمية المستدامة ، أو بالتنمية المحلية ، و أخرى بالإدارة العمومية أو بالإدارة المحلية بالجزائر من حث ضعفها أو نقصها ، متفقة في أن سبب تلك المشكلات له علاقة إما بالفساد أو بسوء التسيير الإداري ككل أو بسوء تسيير المجالس الشعبية و هما سببين يؤثر كل منهما في الآخر ، أو بسبب غياب الحكم الراشد أو الحوكمة في إدارة شؤون الناس.كما توصلت نتائج الدراسات إلى أن علاج تلك المشكلات يكون إما ،عن طريق تبني أو الالتزام بمبادئ الحكم الراشد أو بالحوكمة سواء في سياسة الحكم أو في تحسين أداء الإدارات العمومية ، أو عن طريق القضاء على العوائق التي تقف حجر عثرة في سبيل السير الحسن للإدارات ، أو ببناء قدرات إدارية جديدة قادرة على بعث التنمية المحلية المستدامة بالجزائر.

و للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا ورقتنا البحثية إلى ثلاث نقاط : في البداية تكلمان عن مفاهيم الدراسة و في النقطة الثانية تطرقنا إلى نتائج الدراسة ، و النقطة الأخيرة تم فيها تحليل النتائج على ضوء الأسئلة و الفرضيات و ملاحظاتنا الميدانية و من خلال ما جاء في قانون الولاية 2011.

2. الإطار المفاهيمي و عرض و تحاليل النتائج

1.2 الإطار المفاهيمي للدراسة

1.1.2 الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد "Governance" أول مرة سنة 1989 من قبل البنك الدولي (حسين عبد القادر، 2012، صفحة 23) ، من ثم عرفته عدة هيئات دولية و باحثين المهتمين بميدان التنمية و التنمية المستدامة و يهدفون من خلال ذلك ترقية الحكم إلى مستوى يتحقق فيه خروج المجتمعات من التخلف إلى التقدم في جميع مناحي الحياة خاصة بمجتمعات الدول العالم الثالث. و من بين تلك التعاريف التي تعبر عن حقيقة الحكم الراشد هناك تعريف الأمم المتحدة الذي جاء فيه "بأن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي و تقدمي أي هو الحكم الذي تقوم به

قيادات سياسية منتخبة و إطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و تقدم المواطنين و تحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و ذلك برضاهم من خلال دعمهم و مشاركتهم" (غربي ، 2011، صفحة 371).

و حتى يكون هناك حكم راشد له تلك المواصفات التي ذكرها تعريف الأمم المتحدة لابد من تطبيق مقوماته المتمثلة في:"تشجيع المشاركة، و المساءلة،و الشفافية،و الشرعية، و الكفاءة و الفعالية،و الاستجابة و اتجاه الإجماع و الرؤية الإستراتيجية (عنترة و عبد المؤمن، 2018، صفحة 218).

كما لا يتم تطبيق الحكم الراشد و لا تكون له الفاعلية في الميدان و لا تظهر فوائده على الحياة الناس أفرادا و جماعات ما لم تشارك فيه و تلتزم به الأطراف الثلاثة :فأولها الدولة أو السلطة المحلية التي " تعد بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد" (غربي ، 2014، صفحة 343) ، و ثانيها المجتمع المدني أو المواطنين الذين يستطيعون " المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجا راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته(Philipe , 2000, p. 20) ، و ثالثا القطاع الخاص حيث أصبح " من الضروري أن يلعب دورا هاما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية (زهير عبد الكريم الكايد، 2003، صفحة 47).

2.1.2 التنمية المحلية:

عرفت التنمية المحلية على أنها"مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة ، عن طريق إثارة و عي البيئة المحلية ، و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا و إداريا" (بن طيبة ، خروبي، 2016، صفحة 82).

2.2 عرض النتائج

1.2.2 : فيما يخص الفرضية الأولى: هناك مظاهر و أسباب متعددة لضعف التنمية المحلية ببلدية المدية

الجدول 2: ميادين ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية

الميدان	التكرارات	النسبة المئوية
التهيئة العمرانية و الحضرية	87	34.38
اجتماعية	39	15.41
اقتصادية	27	10.67
إدارية	81	32.01
بيئية	19	07.50
المجموع	* 253	100

من انجاز الباحث وفق معطيات أدوات جمع المعلومات 2020

* مجموع التكرارات أكبر من حجم العينة بسبب أن إجابة المبحوثين كانت أكثر من إجابة الواحدة

1.1.2.2 مظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية:

حسب الجدول هناك عدة مظاهر لسوء التنمية المحلية نوردها كالآتي:

حسب الجدول رقم -2- نلاحظ أن مظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية وفق معطيات الاستبيانات متعددة و مست الميادين التالية:

- في ميدان التهيئة العمرانية و الحضرية:

من خلال الجدول نلاحظ أن مظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية في الميدان التهيئة العمرانية و الحضرية كانت الأعلى من حيث عدد تكرارها بحيث وصلت إلى 87 مرة بنسبة 34.38% من مجموع المظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية ، فهي بهذا تحتل المرتبة الأولى .و المظاهر التي جاء ذكرها كثيرا بالاستبيانات تتمثل في :

غياب أو نقص في التنمية و في وسائل الترفيه للأطفال و الشباب بالإحياء،و العديد من طرق مدينة و البلدية المهترئة و تنقصها الإنارة العمومية كما تعرف بعض طرق المدينة و البلدية التوحل و انزلاقها في فصل الشتاء و عند سقوط الأمطار الإنهمارية، و أن المدينة تعاني من الأسواق الموازية و

الفوضوية خاصة في المناسبات الدينية مما يتسبب في عرقلة المرور و حركة السيارات،بو كذلك هناك مشكلة توزيع المياه بأحياء المدينة خاصة في فصل الصيف بحيث منها يتحصل على الماء مرة في الأسبوع أو أكثر.

إلى جانب هذه المظاهر هناك مظاهر كان ذكرها قليلا كإهمال المباني التاريخية ، و وجود فوضى في أسماء المحلات التجارية، و الحديقة العمومية مغلقة، و وجود سوق تجاري في وسط مدينة المدية مغلق...الخ.

- في الميدان الإداري:

لقد جاءت مظاهر ضعف التنمية المحلية في الميدان الإداري في المرتبة الثانية من حيث عدد تكرارها الذي كان 81 مرة بنسبة قيمتها 32.01% ، و المظاهر الإدارية التي جاء ذكرها كثيرا تتمثل في المحسوبية و الرشوة و البيروقراطية و عدم المسؤولية و اللامبالاة و سوء المعاملة داخل البلدية ، و عدم احترام الأولويات في التخطيط و التنمية.

و بالنسبة للمظاهر التي جاء ذكرها قليلا هي كثيرة منها على سبيل المثال غياب روح العمل و الانفراد بالقرارات و نقص في الخرجات الميدانية لأعضاء المجلس، و عدم الاهتمام بانشغالات المواطنين، غياب عن العمل و الوعود الكاذبة، غياب الشفافية في عمل المجلس...الخ.

- في الميدان الاجتماعي

لقد أخذت مظاهر ضعف التنمية المحلية في الميدان الاجتماعي المرتبة الثالثة من حيث عدد تكراراها 39 مرة بنسبة قيمتها 15.41% ، بحيث المظاهر التي تكررت كثيرا تنوعت من توزيع السكنات غير عادل و نقص في السكنات الاجتماعية ، و انتشار البطالة بين خريجي الجامعة ، و إلى فوضى في توزيع قفة رمضان و في انتشار الفقر.

بينما المظاهر التي تكرارها كان قليلا تتمثل في نقص إمكانيات بعض المستوصفات في بعض الأحياء، و نقص الأدوية لبعض الأمراض المستعصية و غلاء في بعضها ..الخ.

- في الميدان الاقتصادي

بالنسبة لمظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية في الميدان الاقتصادي فإنها جاءت في المرتبة الرابعة في عدد تكرارها الذي وصل إلى 27 مرة بنسبة 10.67% ، بحيث المظاهر التي تكرر ذكرها كانت تخص المشاريع من حيث سوء توزيعها و عدم تجسيدها على ارض الواقع و عدم دراستها و إكمالها و و

انجازها في أماكن غير مناسبة و غياب متابعتها ، إلى جانب مظاهر التلاعب بالأموال العمومية و تبذير الموارد و المال العام واختلاس الأموال عن طريق مشاريع وهمية أو عن طريق الهدم و البناء.

بينما المظاهر التي كان تكراراها قليلا تعددت من غياب التنمية و عدم التخطيط و إهمال صناعة الأحذية وضعف النشاط الاقتصادي و قلة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و لا وجود لصناعة غذائية ..الخ.

- في الميدان البيئي

بالنسبة لمظاهر ضعف التنمية المحلية بالبلدية في الميدان البيئي فإن عدد تكرارها جاء في المرتبة الخامسة بقيمة 19 مرة بنسبة 07.50%، بحيث يعاب على المجلس البلدي هو قلة الاهتمام بنظافة المحيط و يتمثل ذلك في إهمال المساحات الخضراء و الحدائق بالمدينة و خارجها ، و تعاني المدينة و أحياؤها من انتشار القمامة و روائحها الكريهة التي تؤذي المارة و تشوه مناظرها العمرانية ، و في التلوث السمعي و الهوائي بوسط المدينة.

كما تعاني المدينة و أحياؤها من تلوث هوائها بسبب قرب المزبلة العمومية و وجودها في مهب الرياح الغربية التي تمر بالمدينة و ضرر ذلك على مرضى الربو و الحساسية.

ضف إلى ذلك انتشار القمامة في العديد من شوارع المدينة تؤذي المارة بروائحها الكريهة و تشوه مناظرها العمرانية ، و كذلك إهمال المساحات الخضراء و الحدائق العامة على قلتها.

2.1.2.2 أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية

إن أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية مثلما جاءت في الاستبيانات صنفت إلى ستة فئات مثلما هي مذكورة في الجدول رقم -3- ، و هي كالتالي :

الجدول 3: فئات أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية

الفئات	التكرارات	النسبة %
فساد خلقي	106	37.85
فساد سياسي	77	27.50
الديمقراطية أو الشورى مغيبة	5	01.78
فساد إداري	17	06.07
ضعف الكفاءة المهنية	70	25.00
قلة إمكانيات المجلس البلدي وضعف سلطته	5	01.78
المجموع	* 280	100

من انجاز الباحث وفق معطيات أدوات جمع المعلومات 2020

* مجموع التكرارات أكبر من حجم العينة بسبب أن إجابة المبحوثين كانت أكثر من إجابة الواحدة

- فئة الفساد الخلقي

هذه الفئة و صلت عدد تكرارها إلى 106 مرة بنسبة 37.85% من مجموع تكرارات أنواع أسباب ضعف التنمية المحلية ببلدية فهي بهذا تحتل المرتبة الأولى ، بحيث المظاهر التي كان تكراراها كثيرا تمثل في غياب الضمير الخلقي و المهني و السعي وراء المصالح الشخصية و تلك التي كان تكرارها قليلا تتمثل في حب المال وعدم احترام تاريخ الولاية و وجود الشحناء بين المنتخبين.

- فئة الفساد السياسي

لقد تحصلت هذه الفئة على المرتية الثانية بعدد تكراري وصل إلى 77مرة بنسبة 27.50% بحيث كان تكرار السببين بأن أعضاء المجلس لم ينتخبوا ديمقراطيا و اتصافهم بعديمي المسؤولية هو الأكبر ، فحين الأسباب التي ذكرت قليلا تتمثل في اتصاف أعضاء المجلس بأن لديهم النظرة الأحادية و انتمائهم إلى حزب الموالاة و بالمحسوبية و المحاباة و العشائرية و قلة الوعي السياسي...الخ.

- فئة ضعف الكفاءة المهنية

جاءت هذه الفئة في المرتبة الثالثة من حيث عدد تكرارها بنسبة 25.00% ، بحيث أخذا السببين المستوى التعليمي ضعيف و قلة التجربة لدى أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية المدية اكبر تكرارا ،

فحين الأسباب التي كان تكرارها قليلا تمثلت في الرجل المناسب في المكان الغير مناسب و تهميش الكفاءات ، و قرارات ارتجالية و الكلام أكثر من الفعل..الخ.

– فئة الفساد الإداري

احتلت هذه الفئة المرتبة الرابعة بعدد تكراري وصل إلى 17 مرة بنسبة 06.07% ، بحيث الأسباب التي تكررت كثيرا كانت عن وجود البيروقراطية في التعامل و عدم تطبيق القانون و سوء تسيير الأموال العامة ، بينما الأسباب التي ذكرت قليلا شملت غياب الإستراتيجية في إدارة شؤون البلدية و عدم جذب المشاريع للبلدية وغياب الدراسات الشاملة و التفرد في اتخاذ القرار ...الخ.

– فئة الديمقراطية المغيبة

هذه الفئة جاءت في المرتبة الخامسة بعدد تكراري قيمته 5 بنسبة 01.78% ، بحيث عدد تكرارها كان قليلا و تمثلت في غياب الحوار و عدم استشارة المجتمع المدني و عدم إشراك المواطنين في وضع المشاريع ، و عدم احترام المواطن و غياب التواصل مع السكان.

– فئة قلة إمكانيات المجلس البلدي و ضعف سلطته

كانت مرتبة هذه الفئة هي نفس مرتبة الفئة السابقة الخامسة من حيث عدد تكرارها و نسبة تكرارها و الأسباب التي اشتملت عليها هذه الفئة كانت في قلة الإمكانيات المادية للبلدية و اعتمادها على إعانات الدولة وقلة مواردها و الصلاحيات الممنوحة للمجلس غير كافية و تأثر قرارات المجلس بالسلطة المركزية.

2.2.2 الفرضية الثانية:يشكل تطبيق الحكم الراشد الحل الأنجع لضعف التنمية المحلية ببلدية المدية

الجدول 4: الصفات الواجب توفرها في المجلس البلدي

الفئات	التكرارات	النسبة %
شخصية	1	0.34
خلقية	135	46.79
مهنية	89	30.79
إدارية	65	22.49
المجموع	289	100

* مجموع التكرارات أكبر من حجم العينة بسبب أن إجابة المبحوثين كانت أكثر من إجابة الواحدة

لقد حددت معطيات الاستبيانات عدة صفات الواجب توفرها في المجلس البلدي لبلدية المدية حتى يقوم بمهمة التنمية المحلية في أحسن حالة بوبناها إلى فئات في الجدول رقم -4- ، و هي كالآتي:

- فئة الصفات الخلقية

للتأثير الكبير للصفات الخلقية في سلوك الإنسان في نظر المواطنين فلقد جاء تكرارها هو الأعلى بقيمة 135 مرة بنسبة 46.79 % ، بحيث احتلت الصفتين متخلقين و لديهم تاريخ نظيف و ولاء للوطن اكبر التكرارات ، بينما الصفات التي كان تكرارها قليلا شملت الصفات عدم المحاباة و العدالة بين المواطنين و نبذ الأنانية و خوف الله و لديهم الوازع الديني ...الخ.

- فئة الصفات المهنية

بالنسبة للصفات المهنية الواجب توفرها في المجلس البلدي فإن عدد تكرارها جاء في المرتبة الثانية بقيمة 89مرة بنسبة 30.79% ، بحيث الصفات التي عرفت تكرارا كبيرا كانت ثلاثة وهي:أن يكون لدى المجلس الشعبي مستوى علمي عال و لديه تجربة و خبرة مهنية و يشهد له بالكفاءة ، فحين الصفات الباقية كان تكرارها قليلا كصفة روح المبادرة و تفضل الكفاءة بغضي النظر عن الجنس و الجهوية و الرجل المناسب في المكان المناسب..الخ.

- فئة الصفات الإدارية

جاءت هذه الفئة في المرتبة الرابعة من حيث عدد تكرارها الذي وصل إلى 65 مرة بنسبة 22.49 ، و الصفات التي كان تكرارها كبيرا هي: أن يكون المجلس يتمتع بروح المسؤولية و العمل أن يكون جماعي و وجود الشفافية في التعامل فحين الصفات الأقل تكرارا تتمثل في أداء المسؤولية على أكمل وجه و لدى المجلس القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة ..الخ.

- فئة الصفات الشخصية

هذه الفئة أخذت المرتبة الأخيرة من حيث عدد التكرارات التي لم تتعدى الواحد مرة ، بحيث شملت على صفة واحدة و هي أن يكون عمر أعضاء المجلس ليس كبيرا أي من متوسطي العمر حتى تكون لهم القدرة على تحمل مشاق العمل التنموي.

3.2.2 مناقشة النتائج

إن مناقشة نتائج الاستبيانات ستكون على ضوء ملاحظاتنا و على هدف و فرضيات البحث و كذلك على ما جاء في قانون البلدية المؤرخ في 22جوان 2011 ، حيث اظهرت النتائج مايلي:

1.3.2 مناقشة نتائج الفرضية الأولى

أ- إن نتائج الاستبيان فيما يخص مظاهر ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية و المبوبة في الجدول رقم -2- جاءت فيها مظاهر التهيئة العمرانية و الحضرية الاكثر تكرارا لدورها الحيوي في تنمية المحلية و سهل ملاحظاتها من طرف السكان فالطرق المهترئة تعرقل حركة الناس و العربات و غياب التنمية بالاحياء كنقص مرافق الترفيه والتسلية تحرم الأطفال من اللعب و تعرقل نموهم النفسي و السلوكي السوي و تعرض الشباب للإنحرافات .

و بالنسبة لمظاهر الادارية التي جاءت نسبة تكرارها في المرتبة الثانية فإن ضررها يعود على علاقة سكان البلدية بمجلسهم ، فالبيروقراطية و غياب المسؤولين في ايام الاستقبال و المحاباة و المحسوبية تعطل و الى غيرها من المظاهر تعطل مصالح السكان و تقلل حريتهم و تفوت فرص الاستثمار ، و بالتالي تضف ثقة السكان في مجلسهم و في عملهم.

و اما مظاهر ضعف التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية التي جاءت في المرتبة الثالثة و الرابعة في نسبة تكرارها فإن ضررها ليس اقل تاثيرا على سكان البلدية من المظاهر السابقة ففي انتشار البطالة بين الشباب الجامعي هو هدر لطاقة الانتاجية و الابداعية للبلدية ، و مشكلة توزيع قفة رمضان تنشر اليأس بين فقراء البلدية و تهمشهم ، و عدم الاهتمام بمشاكل السكان تعرض البلدية للإضطرابات الاجتماعية، و عدم تنشيط اقتصاد البلدية صناعيا بتوفير على الاقل الصناعات الصغيرة لاستغلال ثروات البلدية الفلاحية و المعدنية يحرم البلدية من المداخيل الجبائية التي يمكن استغلالها في تقوية اقتصاد البلدية و في رفاهيتها و يجعلها عالة على السلطة المركزية.

و بالنسبة لمظاهر البيئية التي كان تكرارها هو الاقل فضررها كبيرا على سكان البلدية ، فوجود القمامة ببعض الطرقات التي يكثر فيها المارة بوسط المدينة و في بعض الاحياء و لأيام في بعض الاحيان ستتسبب في انتشار الروائح الكريهة التي تسبب امراض الحساسية و تجلب الكلاب الشاردة مما يعرض السكان لمخاطر عضها لهم ، و في نفس الوقت تلك القمامات ستشوه المناظر العمرانية المدينة ، و كذلك

عدم الاهتمام بالمحيط الاخضر من حدائق و منتزهات سيزيد من مخاطر تلوث محيط البلدية و خاصة مدينتها و هذا يؤثر على صحة السكان.

إلا أنه يجب الإشارة ، و حتى نكون منصفين في أرائنا و ملاحظاتنا تجاه عمل المجلس البلدي لبلدية المدية هناك بعض المظاهر الادارية التي تدل على ضعف التنمية المحلية التي ذكرها الاستبيان ، كرشوة و استغلال المنصب و سوء تبويب و الانفراد بالقرار ، هي مظاهر تحتاج إلى أدلة حتى يكون هناك اتهام حقيقي للمجلس البلدي بتلك التصرفات و إلا فهي تبقى مجرد أراء ، بينما باقي المظاهر فهي فعلا موجودة و وقفنا عليها ميدانيا.

و بالنسبة لاسباب ضعف التنمية المحلية بالبلدية و المبوبة في الجدول رقم -3- هي اسباب وجيهة و في محلها و بها يمكن تفسير تقصير المجلس البلدي المسؤول الأول عن التنمية المحلية بحيث نجد أن أسباب الفساد الخلقي كان تكرارها هو الاكبر لعظم تاثيره على سلوك الناس و افعالهم و علاقتهم ببعضهم البعض ، فسعي المجلس وراء المصالح الشخصية له علاقة بعدم الحرص على مصالح سكان البلدية في تنمية بعض احياء مدينة المدية و في بعض قراها كتوفير وسائل الترفية و التسلية للأطفال و حتى للشباب من ملاعب و حدائق التسلية ، كما أن الاسباب المتعلقة بالفساد السياسي و الاداري و ضعف الكفاءة المهنية يمكن أن يتسببوا في ابعاد الصالحين من المترشحين و ذوي الكفاءات العلمية و الادارية و يحل محلهم اناس انتهازيين و وصولين يتسببوا في ظاوهر ضعف التخطيط الاستراتيجي و اتخاذ القرارات الهامة التي لها علاقة بالتنمية المحلية و هذا يفسر مثلا غلق الوحدتين الصناعيتين المذكورتين سابقا ، و في عدم وجود صناعة المربى و العصير الفواكة بالبلدية برغم من وجود انتاج وفير في الفواكه بالحقول التفاح و الاجاص و البرقوق العنب الموجودة بالبلدية و بالبلديات المحيطة و المجاورة لبلدية ، و كذلك يمكن أن يفسر: وجود حديقة الترفية الوحيدة بالبلدية مغلقة و ينقصها التهيئة و كذلك وجود سوق تجاري مهيئ في وسط المدينة غير مستغل ، بينما تنتشر حوله و في بعض طرقات المدينة الاسواق الفوضوية و عدم استغلال السوق التجاري و موقف السيارات تحته اللذان بنيا منذ التسعينيات من القرن الماضي بوسط مدينة المدية لحد اليوم ، و في استغلالهما يمكن توفير مناصب شغل للعديد من العاطلين و كذلك نقص التنمية خارج المدينة و قلة المشاريع الاقتصادية أو عدم متابعتها بعد انجازها .

و كذلك من الفساد الاداري هناك تقصير من المجلس البلدي في تطبيق بعض مواد قانون البلدية كالمادة الثالثة التي تنص "و تساهم (يقصد البلدية) مع الدولة بصفة خاصة في إدارة و تهيئة الاقليم و

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن ، و كذا الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطنين وتحسينه" ، و المادتين 11 و 103 توصيان بالعمل و الصهر على العمل الديمقراطي للمجلس ، و المادة 83 التي توصي رئيس المجلس بسهر على حسن سير مصالح البلدية ، و المادة 94 التي توصي بحماية الارث التاريخي و الثقافي ، و المادة 122 التي تنص على انا البلدية تتكفل بكل ما له علاقة بالتربية و المجتمع و الرياضة و الشباب ، و المادة 123 توصي البلدية بتكفل بالنظافة و حفظ الصحة و طرقات البلدية ، و المادة 149 تبين ان البلدية تضمن لسكانه التزود بالمياه الصالحة للشرب . كل هذه المواد لو سهر المجلس البلدي على تطبيقها و اتخذها مرجعا لفهم ما هي مهامه و مسؤوليته تجاه سكان البلدية و إقليمها لكفت و وفيت ،بحيث تبين أولا مهام البلدية تجاه تنميتها المحلية و ثانيا انها مسؤولة عن ادارة و تهيئة إقيم البلدية في جميع القطاعت الحيوية لكن ما هو مترجم على أرض الواقع فيه تقصير اثر على التنمية المحلية للبلدية.

كما نرى في تغييب الديمقراطية وجود البيروقراطية و عدم إشراك المجتمع المدني المتمثل في مختلف الجمعيات الناشطة (الخيرية و البيئية مثلا) و القطاع الخاص بما فيه من طاقات و كفاءات و مدخرات يمكن ان يفسر ضعف النشاط الاقتصادي و يفوت على المجلس الفرص لاستحداث مشاريع او جلبها للبلدية أو تمويلها ، و كذلك يفسر وجود حالات الفقر و انتشار القمامة و تدهور العديد من حدائق مدينة المدية بسبب عدم الاستعانة بالجمعيات.

كما لا ننسى التذكير بأن قلة امكانيات المجلس المادية إما بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية بالبلدية الجالبة للجباية او نقص في اعانات الدولة له أو ضعف سلطة قرارات المجلس امام السلطة المركزية لها علاقة ببعض ظواهر ضعف التنمية المحلية بالبلدية ، بحيث تجعل المجلس لا يستطيع تمويل المشاريع او حتى برمجتها.

و عليه فمن خلال عرض المناقشة للظواهر المختلفة الدالة على ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية التي مست عدة ميادين حيوية و كذلك لأسباب تلك الظواهر التي لها علاقة بعمل المجلس الشعبي لبلدية المدية نكون قد اجبنا على التساؤل الدراسة الأول و أثبتنا الفرضية الأولى كذلك و هذا يوافق ما جاء ت به دراسات لكل من براهمي و ناصور الكر و بن مرزوق و و دراسة حاروش .

2.3.2مناقشة نتائج الفرضية الثانية

إن الصفات الواجب توفرها في أعضاء المجلس البلدي لبلدية المدية و المبوبة في الجدول-4-هي الضامنة والكفيلة بان تكون هناك تنمية محلية حقيقية بالبلدية في نظر المواطنين الذين أجابوا على أسئلة الاستبيانات بحيث يكون الاعضاء متخلقين و تاريخهم نظيف من السوابق العدلية ، و لديهم ضمير مهني ، و الناس امامهم سواسية و يحرصون على المصلحة العامة و يتمتعون بمستوى علم عال و كفاءة مهنية رفيعة ، و لهم دراية بالتسيير الجيد للإدارة و جديين في عملهم و يتحلون بالمسؤولية و العمل جماعي ، و يعملون في الشفافية، و يحترمون القانون و يطبيقونه.

هذه الصفات الواجب توفرها في المجلس البلدي يحرص عليها الحكم الراشد على وجودها في السلطة المحلية المسؤولة على التنمية المحلية ، و هي صفات يجب انتقاء اصحابها عن طريق الانتخاب النزيه الديمقراطي الذي هو مبدء من مبادئ الحكم الراشد، هذا الاخير سادت به الدولة الاسلامية لقرون عندما طبقه الخلفاء الراشدون وتسود به الدول الغربية حاليا عندما طبقته في جميع انظمتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية.

من خلال تحليل نتائج الاستبيان فيما يخص الصفات الواجب توفرها في المجل البلدي لبلدية المدية حتى تتحق التنمية المحلية بالبلدية و تزدهر حياتها نكون قد اجبنا على تساؤل الدراسة الثاني و اثبتنا الفرضية الثانية التي ترى في إلتزام اعضاء المجلس البلدي لبلدية المدية بمبادئ الحكم الراشد هو الحل الانجع للقضاء على مظاهر ضعف التنمية المحلية و التغلب على أسبابه ، و هذا يوافق برنامج الامم المتحدة الانمائي ، و دراسات لكل من بن علي وطاشمة و بعداش و آكلي و كافي.

و كذلك من خلال نتائج الدراسة و تحليل نتائجها نكون قد حققنا الاهداف الدراسة ، بحيث بينت الدراسة ان الجزائر تعاني من مشكلة ضعف التنمية المحلية التي مست العديد من الميادين الحيوية العمرانية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، وهي حالة لها أسبابها الموضوعية التي لها علاقة بتسيير الفاسد للمسؤول الأول عن التنمية المحلية ألا و هي المجالس الشعبية البلدية ، و أن هذه الحالة من الضعف تقف حجرة عثرة لوصول الجزائر إلى مرحلة التنمية الشاملة و لا يكون المخرج من هذا المازق إلا بتبني آلية جديدة في التسيير ثبت نجاعتها لدى الدول المتقدمة ألا و هي تطبيق الحكم الراشد بمبادئه و فواعله من طرف المجالس الشعبية البلدية.

3. الخاتمة

من خلال العرض السابق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن بلدية المدية التي بها عاصمة الولاية التي تعد من أقدم المدن الجزائرية التي يرجع تاريخها على عشرة قرون تعاني فعلا من ضعف التنمية المحلية تجلت في الميادين العمرانية و الحضرية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و البيئية.

-يرجع سبب ضعف التنمية المحلية ببلدية المدية إلى الفساد الخلقي و السياسي و الإداري و ضعف الكفاءات المهنية و قلة الإمكانيات و ضعف السلطة لدى المجلس الشعبي البلدي المسؤول الأول عن التنمية المحلية بالبلدية.

-وجود هوة بين ما ينص عليه قانون البلدية فيما يخص وظيفة المجلس البلدي في مجال التنمية المحلية و بين واقعه العملي التنموي.

-إن قانون البلدية لسنة 2011 يحمل بعض مبادئ الحكم الراشد كالديمقراطية و المسؤولية و اللامركزية و إشراك المواطنين في بعض أعمال المجلس البلدي و الحرص على مصلحة السكان و على التحسين معيشتهم.

- هناك مواصفات لابد على المجلس البلدي التقييد بها حتى يكون هناك علاج لضعف التنمية المحلية ببلدية المدية تتمثل في الصفات الخلقية و المهنية و الإدارية والشخصية، وهي صفات يحرص الحكم على الراشد على وجودها في من يتولون مهام إدارة شؤون السكان .

- توصيات الدراسة:

- لتحقيق التنمية المحلية على المجلس البلدي التقيد بمواد قانون البلدية (3-11-83-94-103-122-123-149) التي تحتوي على بعض صفات الحكم الراشد و المهام الموكلة إليه في ميدان التنمية المحلية.

- حتى يكون هناك مجلس بلدي قادر على تحقيق التنمية المحلية لا بد من اختيار أعضائه بطريقة نزيهة وديمقراطية و أن لا يترشح لعضوية المجلس البلدي إلا من تتوفر فيهم صفات الصلاح و الأخلاق و النزاهة والكفاءة المهنية والإدارية .

– حتى يأتي تطبيق الحكم الراشد على المستوى المحلي ثماره على مستوى التنمية المحلية ، لابد من تطبيقه على المستوى المركزي أولا ، و كذلك على جميع الإدارات التنفيذية المركزية و المحلية.

4. قائمة المراجع:

1- آكلي زكية،كافي فريدة،2017،"التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز العوائق"،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد1،العدد1

2-الكر محمد .بن مرزوق عنترة، 2012."الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية بين المعوقات و المتطلبات"،مجلة البحوث السياسية و الإدارية، العدد 1،المجلد 2

3-براهمي نصيرة،ناصور عبد القادر،2018،معوقات التنمية المحلية بالجزائر،،مجلة اقتصاد المال و الأعمال،المجلد3،العدد2،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،

4-بعداش عبد الكريم،2020،"متطلبات تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر"، مجلة دراسات و أبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،المجلد12،العدد4

5-بن الدين فاطمة،2017،"مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر"،مجلة دراسات في الوظيفة العامةنالعدد4،المركز الجامعي نور البشير البيض

6- بن جدو أمينة ،2020،الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد–حالة الجزائر للفترة 1997–2017–،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد 6، العدد 10،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة برج بوعريريج

7- بن طيبة مهدية، خروبي سفيان،2018،"دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية–دراسة حالة لبلدية العفرون"البليدة"،مجلة اليزا للبحوث و الدراسات،المجلد1،العدد،

8- بن علي زهيرة ،2019،"واقع التنمية المحلية و الحكم الراشد في الجزائر–بين المعوقات و المقومات–"،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 3،العدد4

9-بن سكايم حسام،2019،الإعلام و الاقتصاد في الجزائر بين مد الاشتراكية و جزر الرأسمالية،طريق نيوز،https://www.tariqnews.com : ، تاريخ الإطلاع 2020\10\10

10-بومدين طاشمة،2010، الحكم الراشد و بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر،مجلة التواصل ، العدد 26 ،كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

11-بن مرزوق عنترة،سي حمدي عبد المؤمن،2018،"الانتقال إلى الحوكمة دراسة في التحديات و الآليات"،مجلة التراث ،المجلد8،العدد1
12-حاروش نور الدين،2014،"مؤشرات التنمية المستدامة و الخدمة العمومية المحلية في الجزائر" ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العدد6
13-حسين عبد القادر،2012، الحكم الراشد و إشكالية التنمية المحلية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان
14-غربي محمد،2011،"الديمقراطية و الحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية"،مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص
15-غربي محمد ،2014. العولمة و أثرها على التكامل العربي، دار الروافد الثقافية للنشر بيروت
16-زهير عبد الكريم كايد ،2003. الحكمانية قضايا و تطبيقات ،منظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة
17-سامي زعباط،2018،"عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر،و آليات علاجها"،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص،المجلد 2
18-Philipe Moreau,2000 . la gouvernance ,France :Que sais je